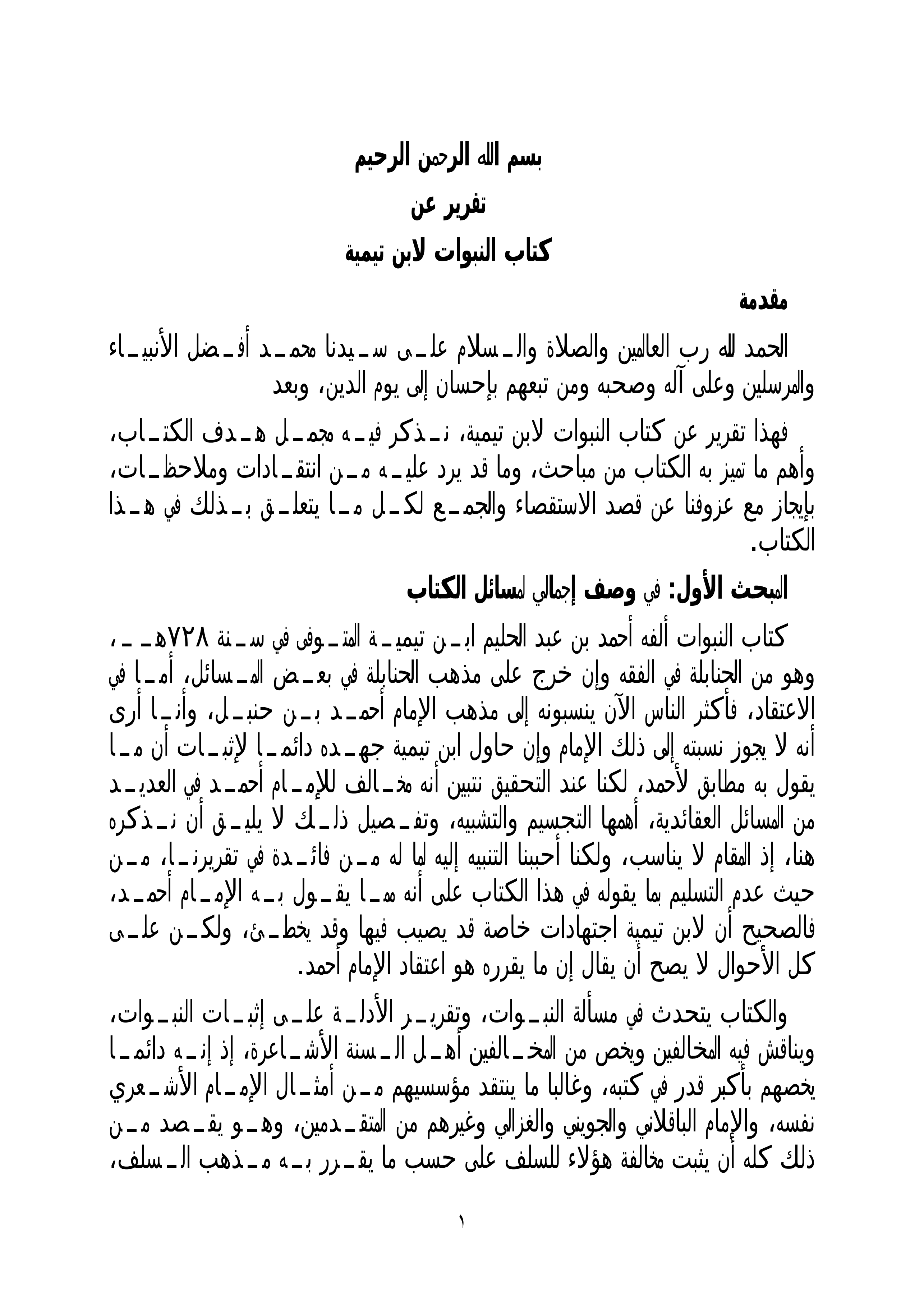


بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن

كتاب النبوات لابن تيمية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فهذا تقرير عن كتاب النبوات لابن تيمية، نذكر فيه مجمل هدف الكتاب، وأهم ما تميز به الكتاب من مباحث، وما قد يرد عليه من انتقادات وملاحظات، بإيجاز مع عزوفنا عن قصد الاستقصاء والجمع لكل ما يتعلق بذلك في هذا الكتاب.

المبحث الأول: في **وصف إجمالي لمسائل الكتاب**

كتاب النبوات ألفه أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المتوفى في سنة ٧٢٨هـ، وهو من الحنابلة في الفقه وإن خرج على مذهب الحنابلة في بعض المسائل، أما في الاعتقاد، فأكثر الناس الآن ينسبونه إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وأنا أرى أنه لا يجوز نسبته إلى ذلك الإمام وإن حاول ابن تيمية جهده دائما لإثبات أن ما يقول به مطابق لأحمد، لكنا عند التحقيق نتبين أنه مخالف للإمام أحمد في العديد من المسائل العقائدية، أهمها التجسيم والتشبيه، وتفصيل ذلك لا يليق أن نذكره هنا، إذ المقام لا يناسب، ولكنا أحببنا التنبيه إليه لما له من فائدة في تقريرنا، من حيث عدم التسليم بما يقوله في هذا الكتاب على أنه مما يقول به الإمام أحمد، فالصحيح أن لابن تيمية اجتهادات خاصة قد يصيب فيها وقد يخطئ، ولكن على كل الأحوال لا يصح أن يقال إن ما يقرره هو اعتقاد الإمام أحمد.

والكتاب يتحدث في مسألة النبوات، وتقرير الأدلة على إثبات النبوات، ويناقش فيه المخالفين ويخص من المخالفين أهل السنة الأشاعرة، إذ إنه دائما يخصهم بأكبر قدر في كتبه، وغالبا ما ينتقد مؤسسيهم من أمثال الإمام الأشعري نفسه، والإمام الباقلاني والجويني والغزالي وغيرهم من المتقدمين، وهو يقصد من ذلك كله أن يثبت مخالفة هؤلاء للسلف على حسب ما يقرر به مذهب السلف،

ونحن لا نوافق أيضا على أن ما يزعم ابن تيمية أنه مذهب السلف فهو فعلاً كذلك، فالأمر يحتاج إلى مراجعة كبيرة ودائمة وراءه فيما ينسبه إليهم.

والهدف الأساس من كتابه محاولة تقرير الطريقة الصحيح في اعتقاده للإثبات النبوات، والفرق بين المعجزات وبين ما يشتبه على الناس أنه مثله وهو خارج عنها، وقد استفاد في ذكر العديد من أقوال العلماء المخالفين له أو الذين يخالفهم هو، وحاول تمييز رأيه عن رأيهم في العديد من المواضع، وكعادة ابن تيمية فهو دائما يخرج عن الموضوع الأصلي في كتابه، ويذكر من المسائل ما ربما يتعلق بأصل الكتاب أو لا يتعلق، وسوف نشير إلى ذلك في خاتمة هذا التقرير بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني: **ذكر أهم الانتقادات** في **المسائل التي تعرض ابن تيمية**

سوف نعرض في هذا المبحث لأهم المسائل التي تعرض لها ابن تيمية في كتابه هذا، مشيرين إلى تناثر أقواله وما يريد إثباته أو الوصول إليه، كاشفين عن غايات أفكاره قدر ما يلائم هذا التقرير الموجز.

أولا: **بيان مفهوم خارق العادة**

أصل الكلام في هذه المسألة هو بيان المقصود من العادة، فهل هي عادة البشر أو عادة صنف منهم، أو ماذا....

إن ابن تيمية يشرع مباشرة في أوائل الكتاب في الرد على بعض العلماء في هذا الأمر، وهو دائما يسمى الدليل القائم على النبوة بالآية لا بالمعجزة فإن له رأيا مخالفا في أصل التسمية، وسوف نورد هذا قريبا.

قال ابن تيمية[1]:" فآية النبي لا بد أن تكون خارقة للعادة بمعنى أنها ليست معتادة للآدميين وذلك لأنها حينئذ لا تكون مختصة بالنبي بل مشتركة وبهذا احتجوا على أنه لا بد أن تكون خارقة للعادة لكن ليس في هذا ما يدل على أن كل خارق آية فالكهانة والسحر هو معتاد للسحرة والكهان وهو خارق بالنسبة إلى غيرهم كما أن ما يعرفه أهل الطب والنجوم والفقه والنحو هو معتاد لنظرائهم وهو خارق بالنسبة إلى غيرهم."اهـ

---

(١) النبوات ص١١.

فهو ينص هنا على أن الآية لا بد أن تكون خارقة، لكنه يفسر الخارق بأنه خارق لعادة الآدميين.

والحقيقة أن الخارق المراد في كلام العلماء هو خارق عادة الله تعالى التي أجرى عليها الكون، فقد أجرى الله تعالى الكون على قوانين معينة فالكواكب تسير في مدارات خاصة، والشمس تشرق من المشرق، وللقمر حركات معينة، وهكذا، فالأمر الذي يقطع جريان الموجودات عن عادتها التي خلقها الله تعالى عليها هو المراد باسم الخارق، وليس من ذلك خارق فعل الإنسان، إلا إذا خرق ما يقدر عليه جميع الناس، ولكنه في هذه الحالة لا يقال عليه إنه فعل الإنسان، ولا يقال عليه إنه خرق ما جرت عليه عادة الإنسان.

ثانيا: **رأي ابن تيمية** في **اسم المعجزة والخرق للعادة**

لابن تيمية رأي يتميز به في هذا الباب، إذ هو يرفض تسمية الآية الدالة على النبوة بالمعجزة وأنها خارقة للعادة، بحجة أن ذلك لم يرد في كتاب ولا سنة، فقال[1]:" وهؤلاء جعلوا مجرد كونه خارقا للعادة هو الوصف المعتبر وفرق بين أن يقال لا بد أن يكون خارقا للعادة وبين أن يقال كونه خارقا للعادة هو المؤثر فإن الأول يجعله شرطا لا موجبا والثاني يجعله موجبا وفرق بين أن يقال العلم والبيان وقراءة القرآن لا يكون إلا من حي وبين أن يقال كونه حيا يوجب أن يكون عالما قارئا ومن هنا دخل الغلط على هؤلاء **وليس** في **الكتاب والسنة تعليق الحكم بهذا الوصف بل ولا ذكر خرق العادة ولا لفظ المعجز** وإنما فيه آيات وبراهين وذلك يوجب اختصاصها بالأنبياء.

وأيضا فقالوا في شرطها أن لا يقدر عليها إلا الله لا تكون مقدورة للملائكة ولا للجن ولا للإنس بأن يكون جنسها مما لا يقدر عليه إلا الله كاحياء الموتى وقلب العصا حية وإذا كانت من أفعال العباد لكنها خارقة للعادة مثل حمل الجبال والقفز من المشرق إلى المغرب والكلام المخلوق الذي يقدر على مثله البشر ففيه لهم قولان أحدهما أن ذلك يصح أن يكون معجزة والثاني أن المعجزة إنما هي إقدار المخلوق على ذلك بأن يخلق فيه قدرة خارجة عن قدرته المعتادة."اهـ

(١) النبوات ، ص٢٨-٢٩.

ومن الواضح لطالب العلم أن هذا الرفض مجرد تحكم منه، فهو مصطلح ولا مشاحة في المصطلحات، فالعبرة في العلوم بالمعاني، ومعنى هذا المصطلح لا إشكال فيه، ولا يمكن لابن تيمية أن يخالف فيما وضعه عليه العلماء، على أن لهذا المصطلح ما يدل عليه من القرآن، كما لا يخفى على الذكي. فلا قيمة لاعتراضه إلا مجرد التهويش.

ثالثا: **ظهور المعجزة على يد كذاب**

ناقش ابن تيمية إمكان ظهور المعجزة على يد كذاب، وذكر الأدلة التي استدل بها الأشاعرة على نفي ذلك ومنها ما قال به الإمام الأشعري ونقله عنه ابن تيمية في قوله[1]:" وذكر عن الأشعري أنه ذكر جوابا آخر فقال وأيضا فإن قول القائل ما أنكرتم من جواز إظهار المعجزات على أيدي الكذابين قول متناقض والله على كل شيء قدير ولكن ما طالب السائل بإجازته محال لا تصح القدرة عليه ولا العجز عنه لأنه بمنزلة كونه

أظهر المعجزات على أيديهم فانه أوجب أنهم صادقون لان المعجز دليل على الصدق ومتضمن له وقوله مع ذلك إنهم كاذبون نقض لقوله إنهم صادقون قد ظهرت المعجزات على أيديهم فوجب إحالة هذه المطالبة وصار هذا بمثابة قول من قال ما أنكرتم من صحة ظهور الأفعال المحكمة الدالة على علم فاعلها والمتضمنة لذلك من جهة الدليل من الجاهل بها في أنه قول باطل متناقض فيجب اذا كان الامر كذلك استحالة ظهور المعجزات على يدي الكاذبين واستحالة ثبوت قدرة قادر عليه وكيف يصح على هذا الجواب أن يقال ما أنكرتم وزعمتم أنه من فعل المحال الذي لا يصح حدوثه وتناول القدرة له هو من قبيل الجائز قياسا على صحة خلق الكفر وضروب الضلال التي يصح حدوثها وتناول القدرة لها قلت هذا كلام صحيح اذا علم أنها دليل الصدق يستحيل وجوده بدون الصدق والممتنع غير مقدور فيمتنع أن يظهر على أيدي الكاذبين ما يدل على صدقهم لكن المطالب يقول كيف يستقيم على أصلكم أن يكون ذلك دليل الصدق وهو أمر حادث مقدور وكل مقدور يصح عندكم أن يفعله الله ولو كان فيه من الفساد ما كان."اهـ

---

(١) ص٣٥-٣٦.

وأنت ترى أن ابن تيمية مع أنه استحسن ذلك الجواب المذكور عن الأشعري، إلا أنه حاول مع ذلك القدح فيه بقوله إلزاما لهم:" كيف يستقيم على أصلكم أن يكون ذلك دليل الصدق وهو أمر حادث مقدور وكل مقدور يصح عندكم أن يفعله الله ولو كان فيه من الفساد ما كان."اهـ، والناظر في علم الكلام يعلم أن ذلك لا يرد على مذهب الأشاعرة إذ إن هذا (أي الجمع بين المتناقضين) يكون محالا عقليا، والمحال العقلي لا يدخل تحت القدرة أصلا.

فرد ابن تيمية لجواب الأشعري بهذا الوجه، إنما هو من باب التمحل في الجدال.

رابعا: **الضابط في الخارق عند ابن تيمية**

يقول ابن تيمية في بيان ضابط الخارق[1]:"فالواجب أن يخرق عادة كل من لم يقر بنبوة الأنبياء فلا يكون لمكذب بنبوتهم ولا لشاك."اهـ

وهذا الضابط ليس بكاف على ما نراه، إذ لا يكفي لكي يكون خارقا أن يخرق عادة أولئك الناس، لأن أعمال الناس ليس ضابطا للخارق، بل الضابط هو أن يكون خارقا للقوانين المطردة عادة التي خلق الله تعالى العالم عليها وهذا يعم قطعا ما من شأن الناس أن يقدروا عليه عادة.

خامسا: **ابن تيمية يرد اشتراط المقارنة**

قال ابن تيمية[2]:"والذين قالوا من شرط الآيات أن تقارن دعوى النبوة غلطوا غلطا عظيما."اهـ

ولا وجه لتعظيم هذا الغلط إن سلمنا بكونه غلطا، ولا نسلم ذلك، فظهر أن قول ابن تيمية ما هو إلا من مبالغاته التي تعود عليها، وهذا الأسلوب مخالف لأسلوب العلماء الراسخين.

سادسا: **مناقشة ابن تيمية لتعريف المعجزة وشروطها**

---

(١) النبوات، ص٢١٤.

(٢) النبوات، ص٢١٤.

قال ابن تيمية[1]:" ولكن هم ضربوا مثالا اذا اعتبر علـى الوجـه الـصحيح كـان حجة ولله الحمد على صدق النبي وعلى فساد ما ذكروه في المعجـزات حيـث قـالوا هي **الفعل الخارق للعادة المقترن بدعوى النبوة والاستدلال به وتحـدي الـ**نبي **مـن دعاهم أن يأتوا** بمثله.

وشرط بعضهم أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه وهـذه الاربعـة هـي الـتي شرط القاضي أبو بكر ومن سلك مسلكه كابن اللبـان وابـن شـاذان والقاضـي أبي يعلى وغيرهم أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليـه علـى أحـد القـولين أو منـه ومن الجنس الآخر اذا وقع على وجه يخرق العادة وطريق متعـذر علـى غيرهـم مثلـه على القول الآخر قالوا وهذا لفظ القاضي أبي بكر والثـاني أن يكـون ذلـك الـشيء الذي يظهر على أيديهم مما يخرق العادة وينقـضها ومـتى لم يكـن كـذلك لم يكـن معجزا والثالث أن يكون غير النبي ممنوعا من إظهار ذلـك علـى يـده علـى الوجـه الذي ظهر عليه ودعا الى معارضته مع كونه خارقا للعـادة والرابـع أن يكـون واقعـا مفعولا عند تحدي الرسول بمثله وادعائه آية لنبوته وتقريعه بـالعجز عنـه مـن خالفـه وكذبه

قالوا فهذه هي الشرائط والأوصاف التي تختص ا المعجزات

فيقال لهم

الشرط الاول قد عرف أنه لا حقيقة له ولهذا أعرض عنه أكثرهم

والثاني أيضا لا حقيقة له فإ م لم يميزوا ما يخـرق العـادة ممـا لا يخرقهـا ولهـذا ذهب من ذهب من محققيهم الى الغاء هذا الـشرط فهـم لا يعتـبرون خـرق عـادة جميع البشر بل ما اعتاده السحرة والكهان وأهل الطلاسـم عنـدهم يجـوز أن يكـون آية إذا لم يعارض وما اعتاده أهل صناعة أو علم أو شجاعة لـيس هـو عنـدهم آيـة وإن لم يعارض فالامور العجيبة الـتي خـص الله بالأقـدار عليهـا بعـض النـاس لم يجعلوها خرق عادة والامور المحرمة أو هي كفـر كالـسحر والكهانـة والطلمـسات جعلوها خرق عادة وجعلوها آية بشرط أن لا يعارض وهـو **الـشرط الثالـث** وهـو في الحقيقة خاصة المعجزة عندهم لكن كون غير الرسول ممنوعا منـه أن اعتـبروا أنـه

---

(١) النبوات، ص١٤٠.

ممنوع مطلقا فهذا لا يعلم وإن اعتبروا انه ممنوع من المرسل اليهم فهذا لا يكفي بل يمكن كل ساحر وكاهن أن يدعي النبوة ويقول أنني كذا قالوا لو فعل هذا لكان الله يمنعه فعل ذلك أو يقيض له من يعارضه قلنا من أين لكم ذلك ومن أين يعلم الناس ذلك ويعلمون ان كل كاذب فلا بد أن يمنع من فعل الامر الذي اعتاده هو وغيره قبل ذلك أو أن يعارض والواقع خلاف ذلك فما أكثر من ادعى النبوة أو الاستغناء عن الانبياء وأن طريقه فوق طريق الانبياء وأن الرب يخاطبه بلا رسالة وأتى بخوارق من جنس ما تأتي السحرة والكهان ولم يكن فيمن دعاه من يعارضه

وأما **الرابع** وهو أن يكون عند تحدي الرسول فبه يحترزون عن الكرامات وهو شرط باطل بل آيات الانبياء آيات وإن لم ينطقوا بالتحدي بالمثل وهي دلائل على النبوة وصدق المخبر بها والدليل مغاير للمدلول عليه ليس المدلول عليه جزءا من الدليل لكن اذا قالوا الدليل هو دعاء الرسول لزمه أن يريهم آية وخلق تلك الآية عقب سؤاله وإن كان ذلك قد يخلقه بغير سؤاله لحكمة أخرى فهذا متوجه فالدليل هو مجموع طلب العلامة مع فعل ما جعله علامة كما ان العباد اذا دعوا الله فأجابهم كان ما فعله إجابة لدعائهم ودليلا على أن الله سمع دعاءهم وأجابهم."اهـ

ثم قال[1]:" فقد تبين أنه ليس من شرط دلائل النبوة لاقترانه بدعوى النبوة ولا الاحتجاج به ولا التحدي بالمثل ولا تقريع من يخالفه بل كل هذه الامور قد تقع في بعض الآيات لكن لا يجب أن ما لا يقع معه لا يكون آية بل هذا إبطال لاكثر آيات الانبياء لخلوها عن هذا الشرط."اهـ

فنرى أن ابن تيمية ينقض جميع هذه الأمور الاقتران بالدعوى والتحدي ...الخ.

سابعاً: **اتهامه الأشاعرة بأنهم يسوون** بين **الساحر والنبي**

قال ابن تيمية[2]:"فلم يجعلوا لآيات الأنبياء خاصة تتميز بها عن السحر

(١) النبوات ص١٤٢.

(٢) النبوات، ص١٤٣.

والكهانة وعما يكون لآحاد المؤمنين، ولم يجعلوا للنبي ميزة على عموم المؤمنين ولا السحرة والكهان."اهـ

وهذا القول باطل غير صحيح، فإن الأشاعرة نصوا على أن التحقيق هو أن السحر من باب المعتاد للبشر، وأنه يتعلم تعلما ويكتسب، وإنما أطلقوا عليه أنه خارق للعادة من جهة أنه لا يعرف قوانينه إلا الخواص والقلة القليلة من البشر، فكان لباقيهم كأنه خارق للعادة. وإلا فإنهم لم يسووا السحر بمعجزات الأنبياء.

ثامنا: **ابن تيمية يفضل طريقة الفلاسفة على المتكلمين**

قال ابن تيمية:" فلا يبقى عندهم فرق بين النبي الصادق والمتنبي الكاذب لا من جهة نفسه فإنهم لا يشترطون فيه الا مجرد كونه في الباطن مقرا بالصانع وهذا موجود في عامة الخلق ولا من جهة آياته ولا من جهة ما يأمر به والفلاسفة من هذا الوجه أجود قولا في الأنبياء فإنهم يشترطون في النبي اختصاصه بالعلم من غير تعلم وبالقدرة على التأثير الغريب والتخييل ويفرقون بين الساحر والنبي بأن النبي يقصد العدل ويأمر به بخلاف الساحر."اهـ

وقد ذكرنا من قبل أن الأشاعرة لا يسوون بين السحر والمعجزة. فلا يرد كلام ابن تيمية عليهم.

ولا يسلم لابن تيمية أنه لا وجود للفرق بين النبي وبين المتنبي الكذاب لا من جهة نفسه ولا من جهة ما يدعو إليه ولا من جهة آياته، فقد نص علماء أهل السنة على الفرق الواضح بين النبي وبين غيره في ذلك كله.

تاسعاً: **تعارض ابن تيمية** في **معنى خرق العادة**

نقل ابن تيمية عن الباقلاني أنه يشترط في الخرق أن يكون خارقا لعادة جميع البشر، وعارضه أولا ثم عاد ووافقه في أواخر الكتاب، فقال[1]:" في معنى خرق العادة وأن الاعتبار أن تكون خارقة لعادة غير الانبياء مطلقا بحيث تختص بالانبياء فلا توجد الا مع الإخبار بنبوتهم."اهـ

---

(١) النبوات، ص٢٠٦.

وكان قد قال سابقاً[1]:" وقد اشترط القاضي أبو بكر أن يكون مما يختص الرب بالقدرة عليه."اهـ

وهذا تناقض واضح.

عاشراً: **الله يفعل لغاية**

قال ابن تيمية موافقا المعتزلة[2]:" ومن يقر بالحكمة ومن جهة إرادته فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ومن جهة حكمته وهي الغاية المرادة لنفسها التي يفعل لأجلها فاذا كان مريدا للغاية المطلوبة لزم أن يريد ما يوجب حصولها".اهـ

وقال [3]:" والحكمة والعدل والرحمة والعادة تعلم بالعقل كما قد عرف من حكمة الرب وعدله وسنته ويستدل بذلك على العلم والخبر والكتاب كما أن العلم والخبر والكتاب يعلم بإخبار الانبياء ويستدل بذلك على العدل والحكمة والرحمة."اهـ

حادي عشر: **ابن تيمية يجوز خرق العادة** في **بعض الأحوال**

قال ابن تيمية[4]:" فالذين سموا هذه الآيات خوارق العادات وعجائب ومعجزات اذا جعلوا ذلك شرطا فيها وصفة لازمة لها بحيث لا تكون الآيات الا كذلك فهذا صحيح وإن كانت هذه الامور قد تجعل أمرا عاما فتكون متناولة لآيات الانبياء وغيرها كالحيوان الذي ينقسم الى انسان وغير انسان وأما اذا جعلوا ذلك حدا لها وضابطا فلا بد أن يقيدوا كلامهم مثل أن يقولوا خوارق للعادات التي تختص الانبياء أو يقولوا خوارق عادات الناس كلهم غير الانبياء."اهـ

وهذا يتعارض مع ما سبق أن نقلناه عنه من رفضه للخارق مطلقا دون بيان.

---

(١) النبوات، ص١٩٥.

(٢) النبوات، ص٢٣٢.

(٣) ص٢٣٢.

(٤) ص٢١٢.

ثاني عشر: **يقول علماء الكلام زنادقة**

قال ابن تيمية[1]: "ولقد صدق الإمام أحمد في قوله علماء الكلام زنادقة."اهـ

ثاني عشر: **تعريفـه للآيـات المختـصة بـالنبوة يـساوي تعريـف العلمـاء للخوارق**

بعد أن يستنكر ابن تيمية على علماء أهل الـسنة تـسمية الـدليل القـائم علـى النبوة باسم الخوارق، ويصر على تسميته بالآية، يعود ويعـرف الآيـة بـنفس مـدلول المعجزة فيقول[2]:" فإن قيل فما آيات الأنبياء قيل هي آيات الأنبيـاء الـتي تعلـم أ ـا مختصة بالانبياء وأ ا مستلزمة لصدقهم ولا تكون إلا مـع صـدقهم **وهـي لا بـد أن تكون خارقة للعادة** خارجة عن قدرة الإنس والجـن ولا يمكـن أحـدا أن يعارضـها **لكن كو ا خارقة للعادة** ولا تمكن معارضتها هـو مـن لوازمهـا لـيس هـو حـدا مطابقا لها والعلم بأ ا مستلزمة لـصدقهم قـد يكـون ضـروريا كانـشقاق القمـر وجعل العصا حية وخروج الناقة فمجرد العلم ذه الآيـات يوجـب علمـا ضـروريا بأن الله جعلها آية لصدق هذا الـذي اسـتدل ـا وذلـك يـستلزم أ ـا خارقـة للعادة".اهـ

ونراه يعود ويسميها بالمعجزات عين الاسم الذي استنكره أولاً.

المبحث الثالث: **الإشارة إلى بعض الفوائد الـتي في هـذا الكتـاب علـى وجـه الاختصار**

مما يذكر لابن تيمية في هذا الكتاب ما ذكره من الفوائـد وإن لم ينفـرد ـا، مـا يميز الأنبياء عن غيرهم، وقد عدها عشرة وإن كان قـد أعـاد ذكرهـا وكررهـا في ثلاثة مواضع من كتابه.

قال:" وقد تقدم ذكر بعض الفروق بين آيـات الانبيـاء وغيرهـم وبينـها وبـين غيرها من الفروق مالا يكان يحصى

الاول أن النبي صادق فيما يخبر به عن الكتب لا يكذب قط ومـن خـالفهم مـن

---

(١) ص٢٠٠.

(٢) ص١٩٠.

السحرة والكهان لا بد أن يكذب كما قال هل أنبؤكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم

الثاني من جهة ما يأمر به هذا ويفعله ومن جهة ما يأمر به هذا ويفعله فان الانبياء لا يأمرون الا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة الله وحده وأعمالهم البر والتقوى ومخالفوهم يأمرون بالشرك والظلم ويعظمون الدنيا وفي أعمالهم الاثم والعدوان

الثالث أن السحر والكهانة ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة لعادتهم وآيات الانبياء لا تكون الا لهم ولمن اتبعهم

الرابع أن الكهانة والسحر يناله الانسان بتعلمه وسعيه واكتسابه وهذا مجرب عند الناس بخلاف النبوة فانه لا ينالها أحد باكتسابه

الخامس أن النبوة لو قدر أنها تنال بالكسب فانما تنال بالاعمال الصالحة والصدق والعدل والتوحيد لا تحصل مع الكذب على من دون الله فضلا عن أن تحصل مع الكذب على الله فالطريق الذي تحصل به لو حصلت بالكسب مستلزم للصدق على الله فيما يخبر به

السادس أن ما يأتي به الكهان والسحرة لا يخرج عن كونه مقدور للجن والانس وهم مأمورون بطاعة الرسل وآيات الرسل لا يقدر عليها لا جن ولا إنس بل هي خارقة لعادة كل من أرسل النبي اليه قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا

السابع أن هذه يمكن أن تعارض بمثلها وآيات الانبياء لا يمكن أحدا أن يعارضها بمثلها

الثامن أن تلك ليست خارقة لعادات بني آدم بل كل ضرب منها معتاد لطائفة غير الانبياء فليست معتادة لغير الصادقين على الله ولمن صدقهم

التاسع أن هذه لا يقدر عليها مخلوق لا الملائكة ولا غيرهم كانزال القرآن وتكليم موسى وتلك تقدر عليها الجن والشياطين

العاشر أنه إذا كان من الآيات ما يقدر عليه الملائكة فان الملائكة لا تكذب على الله ولا تقول لبشر ان الله أرسلك ولم يرسله وانما يفعل ذلك الشياطين

والكرامات معتادة في الصالحين منا ومن قبلنا ليست خارقة لعـادة الـصالحين وهـذه تنال بالصلاح بدعائهم وعبادتهم ومعجزات الانبيـاء لا تنـال بـذلك ولـو طلبـها الناس حتى يأذن الله فيها قل إنما الآيات عند الله قل ان الله قـادر علـى أن ينـزل آيـة الحادي عشر أن النبي قد تقدمه أنبياء فهو لا يأمر الا بجـنس مـا أمـرت بـه الرسـل قبله فله نظراء يعتبر بهم وكذلك الساحر والكاهن له نظراء يعتبر بهـم والثـاني عـشر أن النبي لا يأمر الا بمصالح العباد في المعاش والمعـاد فيـأمر بـالمعروف وينـهى عـن المنكر فيأمر بالتوحيد والاخلاص والصدق وينـهى عـن الـشرك والكـذب والظلـم فالعقول والفطر توافقه كما توافقه الانبياء قبله فيـصدقه صـريح المعقـول وصـحيح المنقول الخارج عما جاء به والله أعلم."اهـ

ولنا على هذا النص ملاحظات عديدة، ولكنا نقتصر على ذكر ما يأتي:

ذكر ابن تيمية هذه الفروق في أواخـر كتابـه أيـضا، في ص٢٧٩ ومـا بعـدها، وفي أوائل الكتاب، ص١٠٣ وما بعدها.

وهذا يعد مثالا على التكرار الذي لا مسوغ لـه في كتـاب يبحـث مثـل هـذا الموضوع الدقيق، فقد كان بإمكانه أن يـذكره في موضـع واحـد ثم يحيـل عليـه. ولكن التكرار سمة مستمرة في كتبه ولعل لها ما يسوغها عنده.

ولنتأمل في قوله:" **وآيات الرسل لا يقدر عليهـا لا جـن ولا إنـس بـل هـي خارقة لعادة كل من أرسل النبي اليه**"اهـ ، أليس هذا اعترافـا بـأن آيـات الأنبيـاء معجزات، ويسميها معجزات بنص كلامه، فلماذا كان في أغلب كتابـه ينكـر هـذا الاسم ويقول إنه بدعة وغير شـرعي، ويـزعم أن معجـزات الأنبيـاء غـير خارقـة للعادة ويخالف في هذا الوصف، أليس هذا نوعا مـن التعنـت في مناقـشة المخـالفين، فهو عندما يناقش مخالفيه من الأشاعرة يتعنت حتى ينكر ما لـيس بمـستنكر، وإذا مـا أتى ليقرر الأدلة الشرعية لم يجد غير ما ذكروه هم فيـستعيره منـهم منكـرا فـضلهم في ذلك.

وكذلك قوله:" والكرامات معتادة في الصالحين منا ومـن قبلنـا ليـست خارقـة لعادة الصالحين وهذه تنال بالصلاح بدعائهم وعبـادتهم ومعجـزات الانبيـاء لا تنـال بذلك ولو طلبها الناس حتى يأذن الله فيها"اهـ

أليس هذا اعترافا بأن المعجـزات مخـصوصة بالأنبيـاء ولا يقـدر عليهـا إلا الله

تعالى، وأ ا خارجة عن مقدور البشر. فلم كان يعارض من يقول بذلك؟

وكذلك ذكْره بعض الميزات للأنبياء، مثل الـصدق في قولـه:" أن الـنبي صـادق فيما يخبر به عن الكتب لا يكـذب قـط "اهــ ـ، وقولـه:" الانبيـاء لا يـأمرون الا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة الله وحده وأعمالهم البر والتقوى "اهــ ـ فقـد يـشترك مع الأنبياء غيرهم من الصالحين والأولياء، ولا يستلزم ذلك ان يكونـوا أنبيـاء، نعـم إن الأنبياء صادقون ولكن هذه الصفة ليست ميزة لهم عـن غيرهـم أي ليـست هـي من خصائصهم، فلا يقال إن كل صادق نـبي، بـل يقـال إن كـل نـبي صـادق، فيوجد اشتراك بينهم وبين غيرهم في هذه الصفة، فلم ذكرها ابـن تيميـة فيمـا يميـز الأنبياء إذن.

ومن ميزات الكتاب أنه عني بذكر الفـروق الدقيقـة بـين المـذاهب في اشـتراط التحدي وعدم اشتراطه، أو الخرق للعادة وعدمه، والفرق بـين الـسحر وغـيره، مـع أنه لم يراع في مناقشته تلك الفوارق بل ألـزم أصـحاب المـذاهب بمـا لا يلـزمهم، وبالغ في ترتيب المعاني الباطلة عليهم، ثم تراه يقول بعين قـولهم بعـد بحـث وكـلام طويل يبعث على الملل لما يشوبه من التعنت والتكرار واضطراب المعاني فيه...

ذم الأشاعرة وتحقيرهم

ومما يعاب على الكتاب والكاتب مـا ذكـره في ذم الأشـاعرة غـير مـرة وقـد ذكرنا مثالا عليه سابقا، ونذكر هنا بعض الأمثلة الأخرى:

قال[١]:"والاسـتدلال بـالأعراض علـى حـدوث مـا يلزمـه مـن الجـواهر ثم الاستدلال بذلك على المحدث غير الاستدلال بحدوث هـذه الأعـراض علـى المحـدث لها فتلك هي طريقة الجهمية المشهورة وهي التي سـلكها الأشـعري في كتبـه كلـها متابعة للمعتزلة ولهذا قيل الأشعرية مخانيث المعتزلة."اهـ

وقال:"فحقيقة أصل أهل الكلام المتبعين للجهمية أنـه لا يحـدث شـيئا ولا يفـنى شيئا بل يحدث كل شيء بنفسه ويفنى بنفـسه ويلـزمهم جـواز أن يكـون للـرب محدثا أيضا بلا محدث وهذه الأصول هي أصول دينهم العقليـة الـتي ـا يعارضـون الكتاب والسنة والمعقولات الصريحة وهي في الحقيقة لا عقـل ولا سمـع كمـا حكـى

(١) ص٥٣-٥٤.

الله عمن قال لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير."اهـ

وقد ذمهم في غير هذه المواضع أيضا، وإنما أردنا التمثيل.

ومن يتأمل في كلام ابن تيمية يعرف تمام المعرفة من أين جاء معظم أتباعه في هذا الزمان بتلك الأخلاق الهابطة في التعامل مع العلماء، من الاستخفاف بهم والتهوين من علمهم، والقدح في مقاصدهم، والتلاعب بألفاظهم وتحريف المعاني التي يبينونها، والمبالغة في الإلزامات التي لا تلزمهم، فإنه شيخ راسخ القدم في ذلك.

خلق الجواهر مشاهد بالحس

ومما يستغرب منه ما قال ابن تيمية من أن حدوث الأجسام والجواهر أمر مشاهد، فقد قال[1]:"والخلق يشهدون إحداث الله لما يحدثه وإفناءه لما يفنيه كالمني الذي استحال وفنى وتلاشى وأحدث منه هذا الانسان وكالحبة التي فنيت واستحالت وأحدث منها الزرع وكالهواء الذي استحال وفنى وحدث منه النار أو الماء وكالنار التي استحالت وحدث منها الدخان فهو سبحانه دائما يحدث ما يحدثه ويكونه ويفني ما يفنيه ويعدمه والانسان إذا مات وصار ترابا فني وعدم ....ثم قال.... ومن ظن أن جواهره لم يخلقها إذ خلقه بل جواهر المني وجواهر ما يأكله ويشربه باقية بعينها فيه لم يخلقها أو أن مادته التي تقوم بها صورته لم يخلقها إذ خلقه بل هي باقية أزلية أبدية لم يكن قد عرف أنه مخلوق محدث."اهـ

وكان المعلق على الكتاب قد وافقه أولا في حاشية الكتاب ثم رجع وعارضه بعد ذلك[2].

والغريب أن ابن تيمية يتهم من خالف هذا الرأي الغريب بأنه مخالف للكتاب والسنة.

والكتاب يحتمل تعليقات ونقوداً أكثر بكثير مما لفتنا النظر إليه في هذه الصفحات ولكنا أردنا تنبيه طلاب العلم إلى ما فيه، ليتناولوه بالنقد والتأمل، ولا يسلموا تسليماً منخدعين بالأسماء المعظمة، فهذه ليست طريق المحققين.

---

(١) ص٥٨-٥٩.

(٢) انظر حاشية الكتاب ص٥٩،

والحمد لله رب العالمين

كتبت هذه التعليقات في جلسة واحدة

الفقير إلى عفو الله تعالى

سعيد فودة